جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

السنة الأولى ماستر(لسانيات عامة). السنة الجامعية: 2023/2022
التخصص: لسانيات عامة. السداسي الأول.
مادة: أعلام البحث في التراث العربي. أستاذ المادة: أ. د. محمد بن يحي.

المحاضرة الرابعة عشرة: ابن عقيل (694 هـ - 769 هـ)

أخذت الدراسات النحوية تنشط في مصر نشاطا واسعا منذ عصر ابن هشام، كما أخذ يتكاثر واضعو الشروح والحواشي على مصنفات ابن مالك، وأولهم "ابن عقيل".

1- العريف بابن عقيل[1]: نحويّ الديار المصرية، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي. ولد سنة 694هـ، وذكر السيوطي في بغية الوعاة أنه ولد سنة 698 هـ.

تتلمذ ابن عقيل على أيدي شيوخ أجلاء، فقد أخذ القراءات عن "التّقي الصائغ"، والفقه عن "الزين الكتّاني". لازم العلاء القَوْنوي، ثم الجلال القزويني (ت: 739هـ)، وأبا حيان الأندلسي (ت: 745) الذي يعد من أبرز تلاميذه، حتى إنه قال معترفا له بالإمامة في النحو: «ما تحت أديم الأرض أنحى من ابن عقيل»[2].

كان يعنى بالقراءات، والتفسير، والأصول، والفقه. واشتغل بالقضاء فترة.

درّس للطلاب في غير مسجد بالقاهرة. وفسّر القرآن الكريم بالجامع الطّولوني في ثلاث وعشرين (23) سنة. وتوفي بالقاهرة سنة: **769 هـ**.

- **مصنفاته**: لابن عقيل مصنفات عدّة، منها: "الجامع النفيس" في فقه الشافعية، و"تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد"، وتفسير القرآن الكريم وصل فيه إلى سورة النساء، وقيل إلى سورة آل عمران.

ومن أشهر كتبه في النحو: "المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" و"شرح ألفية ابن مالك" الذي عني به كثيرون، فكتبوا عليه حواشي، ومن أشهرها حاشية الخضري.

ويمتاز "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك" بوضوح العبارة وسهولتها وقربها من أذهان الناشئة، وهو يعرض فيه آراء النحاة، وخاصة حين يخالفهم ابن مالك.

2-مذهبه النحوي: يعدّ ابن عقيل من المحقّقين، فهو لا يتعصب لمذهب نحوي بعينه، وإنّما يأخذ بالرأي الذي يراه صوابا.

---

[1] ينظر في ترجمة ابن عقيل في: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، مصر، ط1، 1965، 47/2. وابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تح: حمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط2، 1972، رقم: 3، 42/2157. وابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: محمود الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1986، 8/ 367. وأحمد محمد عبد الراضي، نشأة النحو العربي وتطوره واتجاهاته، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2012، ص226 وما بعدها.

[2] ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، 368/8.

وهو وإن وافق ابن مالك فيما ذهب إليه في معظم القضايا، فإنه اعترض عليه في سبع وعشرين (27) مسألة في شرحه الألفية[1].

ويستعمل ابن عقيل ألفاظا تدل على اختياره لرأي أو لمذهب نحوي، ومنها: الصحيح، والراجح، والأرجح، وأولى..، وأعدل هذه المذاهب، والصواب، والحق، والأصح، والمختار.

1-2- <u>مو افقته سيبويه والبصريين</u>: كان ابن مالك يخالف البصريين وإمامهم سيبويه في آراء كثيرة، وقد توقف ابن عقيل إزاء كثير من هذه الآراء، منحازا للبصريين وسيبويه، ومن ذلك:

-<u>إعراب الأسماء الستّة</u>: نحو: "أبوك"، ذهب ابن مالك إلى أنها معربة بالحروف، بينما ذهب سيبويه إلى أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، وبرأيه أخذ ابن عقيل ناعتا إيّاه بأنه هو الصحيح[2].

- <u>وافق سيبويه في إعراب المثنى والملحق به</u>: قال ابن مالك في إعراب المثنى والملحق به:

بالأَلِفِ ارْفَعِ المُثَنّى وَكِلَا***إذا بِمُضْمَرٍ مُضافًا وُصِلا

كِلْتا كَذاكَ، اثْنانِ واثْنَتانِ***كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيانِ

وَتَخْلِفُ الیا في جَميعِها الأَلِفُ***جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِف[3]

قال ابن عقيل بعد أن شرح أبيات ابن مالك: «والصحيح أن الإعراب في المثنى والملحق به بحركة مقدّرة على الألف رفعا، وعلى الياء نصبا وجرّا»[4].

- <u>رافع المبتدأ والخبر</u>: يعرض ابن عقيل لآراء النحاة في رافع المبتدأ والخبر، ويختار رأي سيبويه وجمهور البصريين وما ذهبوا إليه من أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، ويقول على هدي أستاذه أبي حيان: «وهذا الخلاف مما لا طائل فيه»[5].

- <u>بناء فعل الأمر</u>: عرض رأي البصريين، ثم رأي الكوفيين، ثم رجّح الرأي البصري. قال: «والثاني اختُلف في بنائه، والراجح أنه مبني، وهو فعل الأمر، نحو: اضربْ، وهو مبني عند البصريين، ومعرب عند الكوفيين»[6].

- <u>اتصال الضمير وانفصاله</u>: كان ابن مالك يختار اتصال الضمير في مثل: "كُنْتُهُ"، و"خِلْتَنيهِ". قال:

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هاءَ سَلْنيهِ، وَما***أَشْبَهَهُ، في **كُنْتُهُ** الخُلْفُ انْتَمى

كَذاكَ **خِلْتَنيهِ**، وَاتِّصالًا***أَخْتارُ، غَيْري اخْتارَ الانْفِصالَا[7]

---

[1] ينظر: زياد توفيق أبو كشك، ألفية ابن مالك بين ابن عقيل والخضري "دراسة مقارنة"، أطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2005، ص 32.

[2] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2004، 44/1.

[3] نفسه، 54/1-55.

[4] نفسه، 57/1.

[5] نفسه، 1/ 182-183. وينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، (د ط)، 1980، 205/1.

[6] شرح ابن عقيل، 39/1.

[7] نفسه، 69/1-70.

وبعد أن شرح ابن عقيل قول ابن مالك، بيّن بأن ظاهر كلامه جواز الانفصال والاتصال، فتقول: الدّرهمُ سَلْنيهِ، أو سَلْني إيّاه. وأن ظاهر كلام سيبويه وجوب الاتّصال، وأنّ الانفصال عنده مخصوص بالشعر.

أما إن كان خبر "كان" وأخواتها ضميرا، فإنه يجوز اتصاله وانفصاله. وقد اختار ابن مالك الاتصال، نحو: كُنْتُهُ، واختار سيبويه الانفصال، نحو: كُنْتُ إيّاهُ.

وكذلك إن تعدى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل وهما ضميران، فمذهب سيبويه أن المختار في هذا أيضا الانفصال، نحو: خِلْتَني إيّاهُ. «ومذهب سيبويه أرجح؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم، وهو المشافه لهم»[1].

2- 2- <u>مو افقته الكوفيين</u>:

- <u>وافق الفراء</u> في أن "حاشا" تكون فعلا، فتنصب ما بعدها. قال: «المشهور أن "حاشا" لا تكون إلا حرف جر، فتقول: قام القوم حاشا زيدٍ بجر "زيد". وذهب الأخفش والجرمي والمازني والمبرد وجماعة -منهم المصنف- إلى أنها مثل "خلا": تستعمل فعلا، فتنصب ما بعدها، وحرفا فتجر ما بعدها، فتقول: "قام القوم حاشا زيدا، وحاشا زيدٍ". وحكى جماعة -منهم الفراء وأبو زيد الأنصاري الشيباني- النصب بها، ومنه: اللّهمّ اغفر لي، ولمن يسمع حاشا الشيطانَ وأبا الإصبع، وقوله:

حَاشَا **قُرَيْشًا** فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ***عَلَى البَرِيَّةِ بالإِسْلامِ وَالدّينِ»[2]

- <u>وافق الكسائي</u> في أن الخبر الجامد يتحمل الضمير. قال بعد أن ذكر رأي ابن مالك بأن الخبر الجامد في نحو: "زيدٌ أخوك"يكون فارغا من الضمير: «وذهب الكسائي والرماني، وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير، والتقدير عندهم: زيدٌ أخوك هو»[3].

- <u>جواز النقل بالوقف:</u> من المسائل التي أيّد فيها الكوفيين جواز النقل بالوقف. قال: «مذهب الكوفيين: أنه يجوز الوقف بالنقل سواءٌ كانت الحركة فتحة، أو ضمة، أو كسرة، وسواء كان الأخير مهموزا، أو غير مهموز، فتقول عندهم: "هذا الضَّرُبْ، ورأيتُ الضَّرَبْ، ومررتُ بالضَّرِبْ" في الوقف على "الضَّرْب"، و"هذا الرِّدُءْ، ورأيت الرِّدَءْ، ومررتُ بالرِّدِءْ" في الوقف على "الرِّدْءْ".

ومذهب البصريين: أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة، إلا إذا كان الآخر مهموزا، فيجوز عندهم: "رأيت الرِّدَءْ" ويمتنع "رأيتُ الضَّرَبْ". ومذهب الكوفيين أولى؛ لأنهم نقلوه عن العرب»[4].

3- <u>اعتراضات ابن عقيل على النحاة</u>: كثيرا ما يعترض ابن عقيل على آراء سابقيه من النحاة، وهو يستعمل في اعتراضاته بعض الألفاظ، ومنها: وهو محجوج، وهو فاسد، وهذا لا يتعيّن، وهو غير سديد، وليس كذلك. ومن ذلك:

---

[1] شرح ابن عقيل، 1/ 97-98. وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، 106/1 وما بعدها.

[2] شرح ابن عقيل، 202/2.

[3] نفسه،187/1. وينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009، المسألة: 07، 1/ 64.

[4] شرح ابن عقيل، 147/4.

- اعتراضه على سيبويه (ت: 180 هـ): اعترض على رأيه في أنّ تسكين "معَ" ضرورة: قال: «وأما "مع" فاسْمٌ لمكان الاصطحاب، أو وقته، نحو: "جلس زيدٌ مع عمرٍو، وجاء زيدٌ مع بكرٍ"، والمشهور فيها فتح العين، وهي معربة، وفتحتها فتحة إعراب، ومن العرب من يسكنها، ومنه قوله:

فَريشي مِنْكُمُ وَهَوايَ **مَعْكُمْ*****وَإِنْ كانَتْ زِيارَتُكُمْ لِماما

وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورة، **وليس كذلك**، بل هو لغة ربيعه، وهي عندهم مبنيّة على السكون، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف، وادّعى النّحّاس الإجماع على ذلك، **وهو فاسد**، فإن سيبويه زعم أنّ ساكنة العين اسم.

هذا حكمها إن وليها متحرك، أَعني أنها تُفتح، وهو المشهور، وتسكّن وهي "لغة ربيعة" فإن وليها ساكن، فالذي ينصبها على الظرفية يُبقي فتحها، فيقول: "مَعَ ابنِكَ" والذي يبنيها على السكون يكسر لالتقاء الساكنين، فيقول: مَعِ ابْنِكَ»[1].

- اعتراضه علي يونس بن حبيب (ت: **182 هـ**): اعترض على ما ذهب إليه في أنّ "لَبّى" في قولنا: "لَبّيْكَ" ليس مثنى، وأن أصله "لَبَّى"، وأنه مقصور، قُلبت ألفه ياءً مع الضمير، كما قُلبت ألف (لدى وعلى) مع الضمير، في "لَدَيْه" و "عَلَيْه". قال: «وردّ عليه سيبويه: بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياءً، كما لا تنقلب ألف "لَدى وعَلى" فكما تقول: "على زيد" و"لدى زيد" كذلك كان ينبغي أن يُقال: "لَبَّى زيد" لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياء فقالوا:

***فَلَبَّيْ** يَدَيْ مِسْوَرِ*

فدل ذلك على أنه مثنى **وليس بمقصوركما زعم يونس**»[2].

- اعتراضه على الفراء (ت: 207 هـ): اعترض على رأي الفراء الذي ذهب إلى وجوب نقصان "هَنٌ" -من الأسماء الستة- وعدم إتمامها. والنحاة يرون جواز إتمامها، فيقال: هذا هَنوك، ورأيتَ هَناك، ونظرتُ إلى هَنيك. قال: «**وهو محجوج** بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب. ومن حفظ حُجّةٌ على من لم يحفظ»[3].

- اعتراضه على الأخفش (ت: 211 هـ): اعترض على الأخفش في كون جمع المؤنث السالم مبني على الكسرة في حالة النصب[4]. قال: «وحكم هذا الجمع: أن يُرفع بالضمة، ويُنصب ويجر بالكسرة، نحو: "جاءني هِنْداتٌ، ورأيتُ هِنْداتٍ، ومررتُ بِهِنْداتٍ"، فنابت فيه الكسرة عن الفتحة. وزعم بعضهم أنه مبني في حالة النصب، **وهو فاسد**؛ إذ لا موجب لبنائه»[5].

-اعتراض على ثعلب (ت: 291 هـ): اعترض عليه في مسألة حرفيّة "عسى". قال في باب "أفعال المقاربة": «هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو "كاد" وأخواتها، وذكر المصنف منها أحد عشر فعلا، ولا خلاف

---

[1] شرح ابن عقيل، 3/ 58-59.

[2] نفسه، 46/3.

[3] نفسه، 49/1. وينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، 26/1.

[4] ذكر المحقق محمد محي الدين عبد الحميد أن هذا رأي الأخفش. ينظر: أوضح المسالك، باب إعراب الجمع بالألف والتاء، ها: 3، 86/1.

[5] شرح ابن عقيل، 72/1.

في أنها أفعال إلا "عسى"، فنقل الزاهد عن "ثعلب" أنها حرف، ونسب أيضا إلى ابن "السراج"، **والصحيح** أنها فعل؛ بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها بها، نحو: "عَسَيْتُ، وعَسَيْتَ، وعَسَيْتُما، وعَسَيْتُم، وعَسَيْتُنّ"»[1].

- اعتراضه على ابن عصفور (ت: 669 هـ): اعترض على عبارته في وجوب تقديم الخبر: "يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ". قال: «الثاني: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو: "في الدار صاحبها" فصاحبها: مبتدأ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار، وهو جزء من الخبر؛ فلا يجوز تأخير الخبر، نحو: "صاحبها في الدار" لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة.

وهذا مراد المصنِّف بقوله: كذا إذا عاد عليه مضمر - البيت" أي: كذا يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمر مما يخبر بالخبر عنه، وهو المبتدأ، فكأنه قال يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ، وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه، **وليست بصحيحة**؛ لأن الضمير في قولك: "في الدار صاحبُها" إنما هو عائد على جزء من الخبر لا على الخبر، فينبغي أن تقدّر مضافا محذوفا في قول المصنف: "عاد عليه" التقدير: "كذا إذا عاد على مُلابِسه" ثم حذف المضاف -الذي هو ملابس- وأقيم المضاف إليه -وهو الهاء- مقامه فصار اللفظ: "كذا إذا عاد عليه"»[2].

4- استدراكاته على ابن مالك: استدرك ابن عقيل على ابن مالك كثيرا من المسائل، ومنها:

- مسوغات الابتداء بالنكرة: ذكر ابن مالك ستة مواضع من مسوّغات الابتداء بالنكرة، واستدرك ابن عقيل ثمانية عشر (18) موضعا من مواضع المسوغات الابتداء بالنكرة. قال: «الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، قد يكون نكرة، لكن بشرط أن تُفيد، وتحصل الفائدة بأحد أمور، ذكر المصنف منها ستة»[3]. وبعد أن شرح الأمور الستة التي ذكرها ابن مالك، قال: «هذا ما ذكره المصنّف في هذا الكتاب، وقد أنهاها غير المصنف إلى نيِّف وثلاثين موضعا، وأكثر من ذلك»[4]، ثم ذكر ثمانية عشر (18) موضعا آخر، مع الاستشهاد والتمثيل، ثم قال: «وقد أنهى بعض المتأخّرين ذلك إلى نيِّف وثلاثين موضعا، وما لم أذكره منها أسقطته؛ لرجوعه إلى ما ذكرته، أو لأنه ليس بصحيح»[5].

- الاستثناء: استدرك لغة في "سوى" بكسر السين والمدّ "سِواء". قال: «وأما "سِوى" فالمشهور فيها كسر السين والقَصْر، ومن العرب من يفتح سينها ويَمُدّ، ومنهم من يَضُمّ سينها ويَقْصر، **ومنهم من يكسر سينها ويَمُدّ، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف، وقَلَّ من ذكرها**، وممن ذكرها الفارسي في شرحه للشاطبية»[6].

- الموصول الحرفي: ذكر ابن مالك الموصول الاسمي "الذي" ونحوها. ولم يذكر الموصول الحرفي. قال ابن عقيل: ينقسم الموصول إلى اسمي، وحرفي. ولم يذكر المصنّف الموصولات الحرفية، وهي خمسة أحرف. وعلامة الموصول الحرفي صحة وقوع المصدر موقعه. والموصولات الحرفية هي:

---

[1] شرح ابن عقيل، 1/287-288.

[2] شرح ابن عقيل، 1/217.

[3] نفسه، 1/196 وما بعدها.

[4] نفسه، 1/195.

[5] نفسه، 1/205. وينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، 1/217 وما بعدها.

[6] شرح ابن عقيل، 2/191. وينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، 1/595.

"أنْ" المصدرية، نحو: عجبتُ من أنْ يقومَ زيدٌ. أي: من قيام زيد.

و"أَنّ"، نحو: عجبتُ من أنَّ زيدا قائمٌ.

و"كي"، نحو: جئتُ لكي تُكرم زيدا. أي: لإكرام زيد.

و"ما" نحو: لا أصحبك ما دمتَ منطلقا، أي: مدة انطلاقك.

و"لو"، نحو: وددت لو قام زيد. أي: وددت قيام زيد[1].

- حذف عائد صلة الموصول: يعرض رأي ابن مالك في أن عائد الصلة في مثل: "جاء الذي كلّمتُ أمسِ" عوض كَلّمتُه، ومثل: "الذي أنا مُعطيكَ دِرْهم" بدل: مُعْطيكَهُ. ثم يعقّب على رأي ابن مالك بقوله: «وكلام المصنف يقتضي أنه كثير. وليس كذلك، بل الكثير حذفه من الفعل، وأما الوصف فالحذف منه قليل»[2].

- أبنية المصادر: استدرك بناء مصدرين من وزن "فَعَّلَ" لم يذكرهما ابن مالك. قال: «وإن كان مهموزا، ولم يذكره المصنف هنا، فمصدره على **تَفْعيل** وعلى **تَفْعِلَة**، نحو: **خَطَّأَ تَخْطيئا وتَخْطِئَة، وجَزَّأَ تَجْزيئا وتَجْزِئَة، ونَبَّأَ تَنْبيئا وتَنْبِئَة**»[3].

5- مصادر الاستشهاد عند ابن عقيل: يستشهد ابن عقيل بمصادر الاستشهاد المتفق عليها بين النحاة؛ ففي شرحه ألفية ابن مالك وظف 264 شاهدا من القرآن الكريم وقراءاته، و 23 حديثا شريفا، و359 شاهدا من أشعار العرب وأرجازهم. كما استشهد بشواهد من كلام العرب[4]. واستشهد في المساعد على تسهيل الفوائد بأكثر من 1680 شاهد من القرآن الكريم، و 116 حديثا شريفا، وأكثر من 1532 شاهدا من أشعار العرب وأرجازهم.

5- 1- القرآن الكريم وقراءاته: يعد القرآن الكريم المصدر الأول للاحتجاج والاستشهاد عند النحاة، وابن عقيل يستشهد بالقراءات السبع، وبالقراءات الشاذة. ومن ذلك:

- عدم الفصل بين "أَنْ" المخففة والفعل بعدها: «وقوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[البقرة/233] في قراءة من رفع "يُتِمُّ" في قول. والقول الثاني: أنَّ "أَنْ" ليست مخففة من الثقيلة، بل هي الناصبة للفعل المضارع وارتفع "يُتِمُّ" بعده شذوذا»[5].

- حذف همزة التسوية في (عطف النسق): «قد تحذف الهمزة -يعني همزة التسوية، والهمزة المغنية عن أَيّ- عند أمن اللّبس، وتكون "أَمْ" متصلة كما كانت والهمزة موجودة، ومنه قراءة ابن مُحَيْصِن: ((سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ **أَنْذَرْتَهُمْ** أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ)) [البقرة/6] بإسقاط الهمزة من "أَأَنْذَرْتَهُمْ"[6].

5- 2- الحديث الشريف: ومن مواضع احتجاجه بالحديث الشريف:

- استعمال حرف الجر "الباء" بمعنى "بدل": احتج بقوله ﷺ : «ما يَسُرُّني بها حُمرُ النَّعَم»[7].

---

[1] ينظر: شرح ابن عقيل، 1/126- 128.

[2] نفسه، 1/ 154-155.وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1980، 1/151.

[3] شرح ابن عقيل، 3/107.

[4] ينظر: زياد توفيق أبو كشك، ألفية ابن مالك بين ابن عقيل والخضري "دراسة مقارنة"، أطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2005، ص 86 وما بعدها.

[5] شرح ابن عقيل، 1/345-346.

[6] نفسه، 3/189.

[7] نفسه، 3/16.

- في تصريف المهموز الفاء: «وتحذف الهمزة من "أخذ، وأكل، وسأل" في صيغة الأمر إذا بدئ بها، تقول: خُذْ، كُلْ، مُرْ،...وفي الحديث ":**مُرُوا** أَبا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ"»[1].

5- 3- الشعر والرجز: من أمثلة احتجاجه بأشعار العرب وأرجازها:

- من مسوغات مجيء صاحب الحال نكرة: أن تخصص النكرة بوصف، كقول الشاعر:

نَجَّيْتَ يا رَبِّ نُوحًا، وَاسْتَجَبْتَ لَهُ***فِي **فُلْكٍ مَاخِرٍ** فِي اليَمِّ **مَشْحونَا**[2]

- جوازم الفعل المضارع: في حالة من حالات الشرط، إذا كان الفعل الأول مضارعا والثاني ماضيا: قال: «والرابع :أن يكون الأول مضارعا والثاني ماضيا وهو قليل ومنه قوله:

مَنْ **يَكِدْنِي** بِسِيِّءٍ **كُنْتُ** مِنْهُ***كالشَّجا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالوَرِيدِ»[3]

ومما استشهد به من الرجز، قول رؤبة بن العجّاج:

*وَقاتِمِ الأَعْماقِ خاوي **المُخْتَرَقْنْ***

حيث استشهد به على التنوين الغالي، وهو الذي يلحق القوافي المقيدة[4].

5- 4- كلام العرب: من المواضع التي احتج فيها بكلام العرب:

- جواز الابتداء بالنكرة: بشرط الإفادة لوقوعها بعد فاء الجزاء: حيث احتج بالمثل العربي: "إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ، **فَعَيْرٌ** فِي الرِّباطِ"[5].

- جواز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بشبه جملة جار ومجرور: حيث احتج بقول عمرو بن معد يكرب: «لِلَّهِ دَرُّ بَني سُلَيمٍ ما أَحْسَنَ **فِي الهَيْجاءِ** لِقاءَها، وَأَكْرَمَ **فِي اللَّزَباتِ** عَطاءَها، وأَثْبَتَ **فِي المَكْرُماتِ** بَقاءَها».

وقول علي -كرم الله وجهه- وقد مرَّ بعمّار، فمسح التراب عن وجهه: «أَعْزِزْ **عَلَيَّ** أبا اليَقْظانِ أَنْ أراكَ صَريعا مُجَدَّلا»[6].

6- بعض آرائه واجتهاداته النحوية: ومن ذلك:

- المصدر أصل: صحح مذهب البصريين في أن المصدر أصل، والفعل والوصف مشتقان منه، وعلل ذلك بقوله: «لأنّ كلَّ فرع يتضمّن الأصل وزيادة، والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك؛ لأن كلّا منهما يدلّ على المصدر وزيادة، فالفعل يدل على المصدر والزمان، والوصف يدلّ على المصدر والفاعل»[7].

- جواز تقديم خبر "ليس" على اسمها: بيّن أنه لم يرد في كلام العرب تقديم خبر ليس عليها، وإنما ورد ما ظاهره تقديم معمول خبرها عليها. قال: «اختلف النحويون في جواز تقديم خبر "ليس" عليها؛ فذهب الكوفيون، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، وأكثر المتأخرين ومنهم المصنف إلى المنع.

---

[1] شرح ابن عقيل،274/4.

[2] نفسه، 219/2

[3] نفسه، 28/4.

[4] نفسه، 23/1.

[5] نفسه، 203/1.

[6] نفسه، 130/3.

[7] نفسه، 145/2.

وذهب أبو علي الفارسي، وابن برهان إلى الجواز، فتقول: "قائما ليس زيد".

واختلف النقل عن سيبويه؛ فنسب قوم إليه الجواز، وقوم المنع. ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها؛ كقوله تعالى: ﴿أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾ [هود/8]، وبهذا استدل من أجاز تقديم خبرها عليها، وتقريره: أنّ "يوم يأتيهم" معمول الخبر الذي هو "مصروفا" وقد تقدم على "ليس" قال: ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل»[1].

- زيادة "كان" شذوذا بين الجار والمجرور: بعد أن بيّن مواضع زيادة "كان": بين المبتدأ والخبر، والفعل ومرفوعه، والصفة والموصوف، وبين "ما" وفعل التعجب، قال: وشذّ زيادتها بن حرف الجر ومجروره، كقوله:

سَراةُ بَني أبي بَكْرٍ تَسامى***عَلى **كانَ** المُساومةِ العِرابِ[2]

- جواز تقديم خبر "دام" على اسمها: قال في اعتراضه على ابن مُعطٍ في منعه تقديم خبر "دام" على اسمها: «وذكر ابن مُعْطٍ أن خبر "دام" لا يتقدم على اسمها، فلا تقول: "لا أصاحِبُكَ ما دام قائما زيدٌ" والصواب جوازه، قال الشاعر:

لا طيبَ لِلْعَيْشِ ما دَامَتْ **مُنَغَّصَةً*****لَذّاتُهُ بِادِّكارِ المَوْتِ وَالهَرَمِ[3].

لقد كان ابن عقيل من النحاة المحققين؛ فهو لا يتعصب لمذهب نحويّ، ولا لرأي، بل يختار الصواب حيث يراه. وقد وقفنا على بعض اعتراضاته، واستدراكاته على أئمة النحاة، مصحوبة بالحجة والدليل.

وقد سار على نهج ابن مالك في الاستشهاد بالقراءات القرآنية حتى الشاذّة منها، والإكثار من الاستشهاد بالحديث الشريف. وهو كثيرا ما يستشهد بالشعر مجهول القائل.

وقد كان لابن عقيل فضل كبير في تقريب ألفية ابن مالك للمتعلّمين والدارسين على حدّ سواء، من خلال منهجه الذي كان تعليميا، زيادة على ما أثرى به شرحه من آراء النحاة، والشواهد التي لم تأت إلا من طريقه.

قائمة المصادر والمراجع:

1- ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن. ت: 577ه)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009.

2- ابن حجر العسقلاني (شهاب الدين أحمد بن علي. ت: 852 ه)، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تح: حمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط2، 1972.

3- عبد الراضي (أحمد محمد)، **نشأة النحو العربي وتطوره و اتجاهاته**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 2012.

4- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن. ت 911 ه)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، مصر، ط1، 1965.

5- ابن عقيل (عبد الله بهاء الدين بن عبد الله. ت: 769ه)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تح: محمد محي

---

[1] شرح ابن عقيل، 1/249-250.

[2] نفسه، 1/260.

[3] نفسه، 1/246.

الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2004.
6- ـــــــــــ، المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1980.
7- ابن العماد الحنبلي (عبد الحي بن أحمد. ت: 1089ه)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تح: محمود الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1986.
8- أبو كشك (زياد توفيق)، ألفية ابن مالك بين ابن عقيل والخضري "دراسة مقارنة"، أطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2005.
9- ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين. ت: 761ه)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د ط)، (د ت).